تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب

النسبة هي حاصل قسمة قياسين و يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كمعامل. والنسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف المحلل المالي.

1-5- أنواع النسب المالية: سنحاول تقسيم النسب إلى ستة 06 أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية:

1-1-5-نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

أ- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) ×100%

ب- نسبة التمويل الخاص: و تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن .

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة / الأصول الثابتة) ×100

2.1.5- نسب المديونية : وتظم **نسبة الاستقلالية المالية**. من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الديون)

أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الخصوم).

ما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 و تعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت إن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض ايضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون)

3.1.5: نسب قابلية التسديد :

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونا، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4.1.5: نسب السيولة : تظم النسب التالية

أ. **نسبة سيولة الأصول** : يتم حسابها بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول (الأصول المتداولة / مجموع الأصول). يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

ب. **نسبة السيولة العامة** : تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل). تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض[1]. حيث أن :

- إذا كانت (**ن،س،ع**) أكبر من واحد (ن > 1): فللمؤسسة قدرة على التسديد.
- إذا كانت (**ن،س،ع**) مساوية للواحد (ن = 1) فهذا يعني حالة التوازن
- إذا كانت أقل فهذا يستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية النقص

ت. نسبة السيولة الخاصة : تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = (القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون بين 0.3 و 0.5.

ث. نسبة السيولة الحالية : تعطى بالعلاقة التالية

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة

بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

مثال : لديك الميزانية المختصرة التالية والمطلوب تحليلها بواسطة النسب :

الأصول	القيمة م ص	الخصوم	المبالغ
الأصول غير جارية	**9 690.00**	**أموال دائمة**	**11 180.00**
– تثبيتات معنوية	240.00	– رؤوس الأموال الخاصة	9 550.00
– تثبيتات عينية	8 500.00	– الخصوم غير جارية " د.ط"	1 630.00
– تثبيتات مالية	950.00	**الخصوم الجارية**	**940.00**
الأصول الجارية	**2 430.00**		
– قيم الاستغلال	1 000.00		
– قيم قابلة للتحصيل	680.00		
– قيم جاهزة	750.00		
مجموع الأصول	**12 120.00**	**مجموع الخصوم**	**12 120.00**

الحل:

	النسبة	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / الأموال الأجنبية = (2570/9550) = 3.71	المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة فقط وتفقد إمكانيات تمويل متوفرة. يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 2 أي أن لا تكون الأموال الخاصة أكثر من ضعف الأموال الأجنبية (مجموع الديون)
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة x 100 / الأصول الثابتة = (9690/11180) x 100 = 115.37	وهو مؤشر جد مرتفع أن أن الموارد الدائمة للمؤسسة تغطي كل الأصول الثابتة مما سيرفع مستوى رأس المال العامل
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة x 100 / الأصول الثابتة = (9690/9550) x 100 = 98.55	هذه النسبة تدل على أن المؤسسة قد غطت حوالي 99% من استثماراتها بواسطة أموالها الخاصة
نسبة التداول (السيولة العامة)	= الأصول الجارية/الخصوم الجارية = 940/2430 = 2.58	1 <2.58 وهي درجة جد مرتفعة لتغطية الأصول الجارية للمؤسسة لخصومها الجارية، أي أن للمؤسسة سيولة جد معتبرة ورأس مال عامل مرتفع
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية – قيم الاستغلال) / خصوم جارية (1000-2430)/940 = 1.52	يمكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة. وهي نسبة جد مريحة للمؤسسة وتعكس قدرتها على تسديد مستحقاتها الجارية دون أي مشكل
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / خصوم جارية = 940/750 = 0.79	أي أن النقدية المتاحة للمؤسسة في نهاية السنة تسمح لها بتغطية قسم كبير من ديونها قصيرة الأجل.